

الإصلاحات التربوية في الجزائر بين متطلبات الواقع

وتحديات العولمة " دراسة تحليلية نقدية "

د/ محمد أو بلقاسم جاجه

جامعة منتوري قسنطينة

كما يلاحظ في بلادنا في الظرف الراهن تحديداً، أن الخطاب السياسي والاجتماعي عامة، والخطاب التربوي بشكل خاص، قد أصبح يتداول مجموعة من المفاهيم ذات الأبعاد والدلالات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ولعل من أبرز هذه المفاهيم وأكثرها تردداً وتداولاً مفهوماً : الأزمة و الإصلاح (Crise et réforme)، و ذلك بكل ما يرتبط بهما من جهاز مفاهيمي مواز، و ما يحيلان عليه من أطر مرجعية ودلالية متباينة.

و يلاحظ أيضاً، من خلال القراءة التحليلية لمضامين الخطاب الاجتماعي و التربوي في الجزائر

أن من أهم الأهداف التي يرمي لتحقيقها - إضافة إلى الأهداف العلنية و الضمنية لمراهنته السياسية و الإيديولوجية... إنتاج و ترويج تصورات تقنية بسيطة حول جذور و عوامل ما ينعت بأنه أزمة اجتماعية قائمة، و كذلك حول إمكانات و شروط الإصلاح و التغيير أو التجديد الكفيلة بتحقيق التنمية الثقافية و الاجتماعية الشاملة، هذه التنمية التي ظلت في المشاريع المتضمنة فيها، و المكونة لها معاقة و معطلة، و أصبحت مجرد شعارات خطابية معدة للاستهلاك السياسي المغرض والسادج في آن، أكثر مما هي ممتلكة للقدرة المادية و الرمزية لهيكلة الواقع، و توجيه مكوناته و فعالياته و إمكاناته الذاتية و الموضوعية في إطار مشروع تنموي متكامل الجوانب، واضح الأهداف و المعالم و التوجهات.

وعند محاولتنا قراءة واقعنا التربوي و الثقافي و الاجتماعي بما يتضمنه من خطابات، و بنيات وتوجهات فكرية، سواء على المستوى المحلي أو العربي، فإن الهدف المنهجي الذي تتأسس عليه هذه المساهمة يتمثل في كَوْن تناولنا لواقع المشكلة التربوية في الجزائر تحديداً، من زاوية قراءة تحليلية للعلاقة بين واقع الأزمة و شروط الإصلاح في ظل تحديات العولمة، يستهدف محاولة التفكيك النقدي لبعض الخطابات الرائجة حول هذه المشكلة، وذلك بغرض إرجاعها إلى ما يؤسسها من خلفيات ابستمولوجية واجتماعية متداخلة، و الوقوف على ما يمكن أن يترتب على الأحكام و الآراء الجاهزة التي لا يحتكم أصحابها إلى البرهان العلمي، و الدليل المنطقي.

و منه يبقى المنحى المنهجي الذي يؤطر و يوجه محاولتنا هذه، يتجسد في رغبتنا في المساهمة في إنتاج محتوى خطاب علمي تأسيسي حول بعض قضايا الفكرية و التربوية و الاجتماعية و الحضارية في ضوء ظاهرة العولمة، يحتوي و يدعم و يتجاوز في الوقت ذاته خطاب المراكمة و التجميع المعلوماتي حول هذه القضايا، و بالتركيز حول خطاب الإصلاح التربوي بالجزائر بين واقع الأزمة و مراهنات العولمة: قراءة تحليلية لبدايل التغيير و التجديد.

- مشكلة النظام التربوي بالجزائر: هل هي دلالة عن أزمة قطاع تربوي، أم أزمة نظام مجتمعي؟

في ظل المناقشات المحتمدة هنا و هناك حول مفهوم العولمة و آثارها الثقافية و الحضارية، يستعمل مفهوم "أزمة" لوصف واقع المشكلة التربوية في الجزائر، و تعني في دلالتها الأكثر عمومية: مجموعة من العوائق و العراقيل التي يعاني منها قطاع أو مجال، أو شيء ما، و التي تشمل

حركته العادية، و تجعله محدود المردودية و الكفاية، غير مستجيب، بشكل فعال لمجمل الأهداف والغايات و المقاصد، التي من المفترض أن يسير باتجاه تحقيقها.

فلقد وصف السيد رئيس الجمهورية المدرسة الجزائرية ومن خلالها النظام التربوي بكونها مريضة و مختلة التوازن الأمر الذي يستدعي تشخيص الخلل الكامن فيها بغية التماس أنسب الحلول الكفيلة بعلاج المشكلة، و لجأ في بداية عهده الأولى إلى إنشاء هيئة استشارية تتكون من عناصر ذات توجهات و انتماءات فكرية و إيديولوجية مختلفة أطلق عليها اسم اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (C.N.R.S.E) و دأب أعضاء اللجنة في جلسات مراطونية على إعداد تقرير يتضمن تصورا شاملا لجذور الأزمة و تبني اقتراحات عملية كحلول للرفع من الكفاية الإنتاجية للنظام التربوي، و شهدت اللجنة صراعات بين قطبين رئيسيين، كل قطب يدافع عن إيديولوجيته و أفكاره و قناعاته، فالقطب الذي يطلق أصحابه على أنفسهم العصرانيين، يروجون لفكرة إدخال اللغة الفرنسية في التعليم، و جعلها لغة التدريس، ولغة العلوم، في حين يرفض القطب الذي يزعم أصحابه بأنهم وطنيين أصوليين هذا الطرح باعتباره يشكل محاولة لتغريب الأجيال الصاعدة، و ربطها في المستقبل المنظور بأهداف و غايات الثقافة الفرنسية أو الثقافات الأجنبية.

و بعيدا عن الطروحات المتسمة بالشعوبية، و المغالاة البعيدة عن كل أشكال التحليل و المقاربات النظرية، نرى أن كل أزمة تحمل في طياتها نوعا من الانقطاع أو الانفصال (Coupure ou Rupture) بين وضعيتين :

- سابقة، تشكل مرحلة ما قبل حصول الأزمة المعنية.

- وقائمة، قد تتسم فيها هذه الأزمة بالديمومة و الاستفحال لمدة قد تطول أو تقصر حسب السياقات الفكرية و الاجتماعية المتباينة، كما قد تشكل الأزمة مخاضا للانتقال إلى وضعية لاحقة توليفية وجديدة و ذلك في إطار السيرورة الجدلية المعروفة بين الأطروحة و النقيض و التركيب، إن هذا التصور يقترب في دلالاته العامة من مصطلح "أزمة الأسس" (1) كما هو متداول في مجال الإيستيمولوجيا.

إن أزمة النظام التربوي في الجزائر تتجسد في كونها أزمة انطلاقة معاقة نظرا لما عانى منه الشعب الجزائري، منذ بداية الاستقلال إلى الآن، من ثقل وازن لمخلفات الإرث الاستعماري ليس فقط في حقل التربية و التعليم و الثقافة فحسب، بل و في كل المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بشكل عام .

و هكذا، فبالرغم من كون الجزائر قد حددت، منذ الاستقلال بالخصوص، مجموعة من المبادئ التي اعتبرت بمثابة ثوابت اجتماعية و سياسية و ثقافية للتعليم، فإن التعامل مع هذه المبادئ ظل على العموم، محكوما بالظرفية و بالتوجه الإيديولوجي، و خاضعا لأهداف أو لإعتبارات سياسية واجتماعية، والتي كثيرا ما كانت تتباين بتباين الأجواء و المناخات السوسيوسياسية، و السوسيو تاريخية المختلفة، التي أعقبت الاستقلال، و التي تخترقها صراعات و توجهات و تناقض مصالح تحيل على مستوى خلفيتها السوسيوولوجية، إلى وضعية صراعات اجتماعية لموازين القوى المتنفذة و المسيطرة، غامضة الأهداف و غير واضحة في رؤاها و توجهاتها الفكرية و السياسية و الاجتماعية، و لعل هذه الوضعية المبهمة هي التي ساهمت إلى حد كبير، في عجز النخبة السياسية و الاجتماعية السائدة حاليا عن الانتقال بمبادئ التعليم البراقة

(التعميم، الجزأة، الديمقراطية، التعريب) من مستوى التوجهات والمبادئ العامة إلى مستوى الفلسفة التربوية المتكاملة العناصر. الأمر الذي جعل نظامنا التربوي عاجزا من أن يقيم قطيعة جذرية مع رواسب الإرث الاستعماري في ميدان التربية و التعليم و التكوين و الثقافة، مما جعل بلادنا و بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، لم تتمكن من أن تبلور مرجعية تربوية بديلة و خاصة، تستند إما على مبادئ التعليم الأربعة السابقة، أو على استلهاهم أطر مرجعية فكرية و فلسفية و اجتماعية جديدة منسجمة مع مختلف التحولات التي عرفها و يعرفها المجتمع الجزائري المعاصر: بنياتا، ومؤسساتا، و توجهاتا، و انساقا قيمية و ثقافية و سياسية، و رهانات اقتصادية و اجتماعية متعددة.

و هكذا لا تزال سياستنا التربوية، لم توفق بعد إلى تحديد و وضع معالم "الإنسان" أو "المواطن" الذي تسعى إلى بنائه عبر أنماط التربية والتعليم و التكوين المتوفرة، و لا الأهداف التنموية التي نطمح إلى أن نجعل من هذه الأنماط معبرا لتحقيقها.

و على ذلك يمكن إيجاز أهم مظاهر أزمة النظام التربوي ببلادنا فيما يلي :

1- عجز النظام التربوي و السياسة التربوية عموما على تحقيق ديمقراطية حقيقية و تكافؤ شامل للفرص التعليمية و الاجتماعية :
يبرز الأزمة المؤسساتية و الاقتصادية و الاجتماعية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، ظهرت بوادر معاناة شملت بعض الفئات والشرائح و الطبقات الاجتماعية، و الجماعات الإثنية، والمجموعات السكانية المتباينة الخصائص و الأبعاد، من حيث ضعف الدخل أو انعدامه، و تفشي مظاهر انحرافية مرضية في أوساط شريحة معتبرة من

السكان، اضطرتها الظروف لأن يسلك أعضاؤها، مسالك لا أخلاقية، و لا ترتبط بالمعيار القيمي للمجتمع الجزائري. و طبيعي أن ينعكس ذلك سلبا على التربية و التعليم، من حيث قدرتها على تحقيق التغيير، و لا ريب أن المعطيات الرقمية المتعلقة على الخصوص بالتمدرس، و لاسيما لدى الجنسين، و ارتفاع نسبة الرسوب، و التسرب بين مجموع المتمدرسين، إلى جانب انتشار ظاهرة العنف المدرسي. تعكس فشل النظام التربوي من خلال السياسة التعليمية المتبعة في تحقيق الحركية الاجتماعية لعموم الشرائح الاجتماعية و بالتالي في أن يكون دعامة ناجعة للتنمية الفردية والمجتمعية على حد سواء.

2- اختلال الارتباط بين مضامين التربية و التعليم و بين النسق الثقافي و الاجتماعي العام :

ذلك أن ما تروج له المؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها، من معارف، و قيم و مبادئ و معايير، و أنماط تفكير، ورموز ذات دلالات لغوية و سلوكية.... لا يتكامل في الغالب، مع ما تروج له مختلف مؤسسات و مجالات المجتمع المدني، بل في أحيان كثيرة يتناقض معه، مما يخلق حالة من الانفصام بين المضمون الفكري التربوي، و المضمون الفكري الثقافي العام السائد في المجتمع.

إن غياب المرجعية الفكرية و الاجتماعية المتكاملة التي يفترض أن تكون مؤطرة و موجهة لنظامنا التربوي، تنظيرا و ممارسة، تعبر عن هشاشة الربط المخطط و الهادف لأنظمة التعليم و التكوين المختلفة في أنماطها و مؤسساتها، بالمحيط الثقافي و الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أي بكل قطاعات و مجالات المجتمع، و بالمسار التنموي بشكل عام، مما كان له كبير الأثر في تفويت الفرصة علينا لتحديد سمات وخصائص و نمط

المواطنه "Citoyennete" التي يريد بناءها عبر النظام التربوي الذي نعتمده حاليا لنجيب عن أسئلة: ما هي مواصفات "الإنسان" أو "المواطن" الذي نسعى إلى أن نجعل منه المنتج الإيجابي و الفعال لهذا النظام ؟ و لأية أهداف اقتصادية و اجتماعية و تنمية شاملة يجب أن نستثمر هذا "الإنسان الجزائري" كرأس مال بشري منتج ؟

و لسنا في حاجة هنا إلى التأكيد على أن هذه العملية أصبحت في المجتمعات المتقدمة، بمثابة هندسة اجتماعية واقتصادية معقلنة Ingénierie Sociale تسهر الدولة الوطنية على برمجتها و تدبير سيرورتها: أطرا مرجعية موجهة، و تخطيطات، و برامج تنفيذ و إنجاز و تقويم.

3- عدم وجود توازن بين مخرجات النظام التربوي، و بين قطاعات الشغل و الاقتصاد و المجالات الإنتاجية و الخدمية العامة : و يعبر عن هذه الوضعية، بما يصطلح على تسميته بالمردودية الخارجية لهذا النظام "Rentabilité Externe" و قد تجلت عدم كفاية هذه المردودية، بشكل خاص في بطالة الخريجين من الشباب حاملي المؤهلات التعليمية والتكوينية العليا، أو توظيفهم في مناصب كان يشغلها سابقا من هم أدنى منهم مستوى و تخصصا.

4- من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها حول مستوى المكانة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للتعليم الجزائرية في الوقت الحالي، ونظرا لعلاقة اللاتكامل و الانفصال القائمة حاليا بين النظام التربوي والنظام الاجتماعي، فقد فقد هذا التعليم الكثير من قيمته أو مكانته الاقتصادية و الاجتماعية التي كان يحظى بها في مواقف و تصورات المواطن الجزائري إلى عهد قريب. فأضحى التعليم لا ينظر إليه بأنه استثمار بالمعنى العام، كما أنه لم يعد يشكل أساسا لكل حركة اجتماعية،

سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، بل ينظر إليه على أنه عبء إضافي على الدولة لكونه مجال استهلاكي أكثر منه إنتاجي. الأمر الذي أدى إلى بلورة تصور مجتمعي يتبنى خطابات رسمية كرسست بدورها هذا التصور، و ذلك حينما تؤكد علانية على كون النظام التربوي بالجزائر، قد أمسى في مجمله مريضا، و غير فعال، يستوجب إصلاحه، و تعديل مساره.

و غير خاف على أحد أن مضامين و خلفيات هذا الخطاب، قد كانت من بين أهم المبررات التي استندت عليها لجنة إصلاح المنظومة التربوية في دعوتها إلى خصخصة التعليم، و ذلك بفتح المجال أمام - الأغنياء الجدد - للاستثمار في التعليم بإنشائهم مدارس خاصة، لا ندري كيف سيتحدد شكلها، و شروطها و فلسفتها، و نماذجها التنظيمية، و آليات تطبيقها في المستقبل ؟

إن هذا التصور "المنتقص" لدور المدرسة و التعليم و مكانتهما الاجتماعية و لدور التربية بشكل عام، و الذي أصبح للأسف يتنامى ليس فقط في بلادنا و إنما حتى في مجتمعاتنا النامية لا يتم عن وعي عميق بما للتربية من مكانة خطيرة في بناء البشر، بالرغم من كلفتها المادية أو المعنوية العالية، و خاصة في ضوء التوجهات التنموية المعاصرة التي ما انفكت تؤكد على كون التنمية البشرية Développement Humain تشكل الدعامة المحورية لكل مشروع تنموي ناجح و مستديم.

- أما إذا انتقلنا إلى التحولات المتسارعة في النسق القيمي و الثقافي العام، نجد أن للنظام التربوي في أي مجتمع انعكاساته الإيجابية أو السلبية على النظام الاجتماعي، و بعيدا عن السقوط في شرك التأويلات الميتافيزيقية أو الأحادية البعد، يمكننا القول و من زاوية تحليل

سوسيولوجي تكاملي، أن وضعاً تربوياً متأزماً لا يمكنه إلا أن يسهم في تعميق ما يمكن تسميته بالرداءة الفكرية و الثقافية كواقع معاش، ذلك أن تدهور القيم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لهذا النظام عموماً أدى إلى تعميق العديد من التصورات التي تساهم في تجذير آليات إنقاص قيم العلم و التعليم و المعرفة و الثقافة والفن، و كل أشكال الإبداع و الابتكار...، و استبدالها بقيم مناقضة، منحطة في مجملها، تؤكد على تصدر قيم المال و الواجهة الاجتماعية و امتداداتها في إطار ما يطلق عليه بالمراتبات و نتائج ما بعد الأزمة وقد انعكس ذلك في سلوكيات أضحت تشكل نماذج من التفكير و الفعل مثل : المحسوبية، الرشوة، الوصولية، إلى جانب الاستغلال المبتذل للعديد من المبادئ و القيم الفكرية و الدينية و السياسية و الاجتماعية النبيلة. و أصبحت هذه الأشكال بمثابة بدائل للوصول إلى مصالح أو أدوار، أو مواقع، أو أهداف، أو تحقيق مكاسب مادية، حلت مكان بدائل وظيفية للكفاءة العلمية أو التقنية، التي يستوجب احتلالها المراكز القيادية في المجتمع.

- و الواقع أن المرجعيات النقدية لأهم الاتجاهات النظرية السائدة في سوسيولوجيا التنمية والتخلف و التغير الاجتماعي بشكل عام، و في سوسيولوجيا التربية بشكل خاص، تبرز لنا أهمية التأكيد على مرجعيتين أساسيتين في هذا المجال (2).

المرجعية الليبرالية : و هي مرجعية محافظة بالأساس، تتركب على مستوى جذورها وخلفيتها النظرية و المنهجية، من التوجهات العامة للنظرية البنوية الوظيفية Structuro Fonctionnaliste و التي عادة ما تشخص كل أزمة تربوية أو اجتماعية على اعتبار أنها أزمة قطاعية أو عرضية عابرة، و أنها لا تشكل سوى مجرد اختلال وظيفي

Dysfonctionnement، يعرقل السير العادي للقطاع المعني. ذلك أن من أهم السمات الأساسية المميزة للبناء الاجتماعي، في تصورات البنيوية الوظيفية، سمة التوازن Equilibre و الاستقرار، و عليه فإذا كانت الأزمة جزئية، عرضية أو عابرة، فإن إصلاحها هو أيضا جزئي، إنه مجموعة من التدابير و الإجراءات و أساليب الإنقاذ و التقويم و التصحيح و التجديد... التي تباشر على قطاع ما، كالقطاع التربوي مثلا، و ذلك من أجل تخليصه مما يعاني منه من إعاقات و مشاكل و نقائص...

إن هذا الطرح البنيوي الوظيفي هو الذي تتبناه الخطابات الإصلاحية الليبرالية في الغرب، و تحاول أن تصدره إلى مجتمعاتنا العربية أو النامية (الهامشية) (نظام ل.م.د ل.م.د التدریس بمقاربة الكفاءات...) و ذلك غير ما تفرضه عليها (تلك المجتمعات) من آليات التبعية، و الهيمنة الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الفكرية....

فلقد حاول فليب كومبز "Philippe Coombs" (3) تشخيص "أزمة التربية في العالم الثالث"، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ذات الطابع القطاعي أو الفني المحدود، حيث يعتبر أن من مكونات هذه الأزمة و عواملها في المجتمعات المتخلفة : - تخلف طرائق التدريس و وسائله و أساليبه، إضافة إلى عدم التطابق القائم بين مضامين المناهج الدراسية و بين الواقع الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي المعاش، و عدم التوازن الموجود بين النمو الديموغرافي و بين توسيع دائرة التمدرس و تعميمه على مختلف الشرائح و الفئات و الطبقات الاجتماعية..

و تعقيا على الطرح السابق يحدد "كومبز" شروط و مستلزمات الإصلاح الكفيلة بتجاوز هذه الأزمة و يلخصها : في نقل التكنولوجيا التربوية المتقدمة من المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية،

والاستفادة بشكل عقلاني من المساعدات المالية الأجنبية الداعمة لتطوير
و تجديد النظم التربوية في هذه المجتمعات، إضافة إلى ترشيد الإنفاق.
و يبدو أن تلك الحلول لا تعبر في جوهرها على تصور غني
للتحليل، إذ أنه لا يعير الأهمية المناسبة للأبعاد السياسية و الاجتماعية
والثقافية و الإيديولوجية، للنظم التربوية في مجتمعاتنا العربية و النامية،
وعلاقتها بقضايا الديمقراطية، و حقوق الإنسان، و تكافؤ الفرص
الاجتماعية و التربوية، و مشكلات التبعية و التخلف بكل أشكاله و أنواعه.

المرجعية النقدية : (4) و هي التي تنطلق على مستوى خلفياتها
النظرية، من الطروحات و التوجهات الماركسية، فهي تعتبر النظام التربوي
القائم في أي مجتمع ما مكونا أساسيا من مكونات البنية الفوقية Super
structure و إفرازا للعلاقات الإنتاجية النافذة في نمط إنتاج محدد Mode
de Production و من تم فإن أزمة النظام التربوي تتحدد بطبيعة العلاقة
الكامنة بينه و بين النظام الاجتماعي الشمولي.

و بناء على الطرح السابق فإن النظام التربوي في أي مجتمع يعتبر
جهازا إيديولوجيا في يد الدولة، التي تحتكر التحكم فيه و توظيفه لإعادة
إنتاج نفس البنى و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية القائمة.

و إذا علمنا أن مجتمعاتنا النامية و العربية تتميز في بنيتها
وهياكلها، بعلاقات تبعية شمولية لمراكز الاحتكار الأجنبية، و بالعديد من
مظاهر التفاوت الطبقي، و غياب الديمقراطية و تكافؤ الفرص الاجتماعية
و التربوية بين مختلف الشرائح و الفئات و حتى الطبقات المتواجدة في
المجتمع (حديثا في الجزائر بعد سنوات التسعينات) بما يتضمنه هذا
الوضع من قهر و استغلال و تهميش، و من تفكك و صراعات اجتماعية

متعددة الأبعاد و الدلالات. فإن مسألة الإصلاح التربوي لا يرجى منها فائدة حسب المستوى المطلوب، مادامت هذه المجتمعات - و التي منها الجزائر- لا تزال خاضعة لإكراهات و شروط صندوق النقد الدولي إضافة إلى عواقب التبعية الفكرية و الثقافية و السياسية، والإيديولوجية على المستوى العالمي (العولمة).

و على ذلك فإن ما يباشر به من إصلاحات من خلال مضامين الخطاب الرسمي على النظم التربوية في مجتمعاتنا العربية عموماً، و في الجزائر على وجه الخصوص لا يخرج عن كونها ترجمة لمجموع التوجيهات الفكرية، أو لتعليمات بعض مراكز القرار في الجزائر و التي تعكس في نهايتها توصيات صندوق النقد الدولي و الذي يمثل في نظرنا إحدى أدوات فرض العولمة على مجتمعاتنا العربية النامية و بالتالي لا ينتظر منها أن تخدم المصالح الاجتماعية الداخلية للوطن أكثر من خدمتها إما بشكل مباشر أو غير مباشر، لأهداف و مصالح تلك المراكز النافذة.

خطاب الإصلاح التربوي و مجابهة العولمة.

يستخلص من واقع الممارسة التاريخية، أن من أخطر التحديات التي تشكل عوائق حقيقية أمام التجارب الإصلاحية المعتمدة سواء في المجتمعات النامية أو في الجزائر كما في الوطن العربي. و باستثناء بعض الدول، ما يمكن وصفه بواقع غياب مشروع مجتمع واضح الأهداف، متكامل المكونات، مشروع تتحدد فيه مسارات التنمية الشاملة و غاياتها، خاصة فيما يتعلق منها بقطاع التربية و التعليم الذي يعتبر من أهم القطاعات التي يستثمر فيها الرأسمال البشري مما قد يوضح لنا في المدى القريب أهم مواصفات أو جانبيات الإنسان الفرد أو "المواطن" الفرد،

ونحن أمام تحدي جديد فرض علينا و المتمثل في ظاهرة العولمة بجميع أبعادها، دون أن يكون لنا حظ في التحكم فيه أو مجابهته.

و تعد العولمة أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة، والتي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، و هي بمثابة تعبير عن مركزية دفينة في الوعي الأوروبي تقوم على عنصرية عرقية، و على الرغبة في الهيمنة والسيطرة. (5)

كما تعني العولمة انهيار وحدة الدول الوطنية و المجتمع الوطني، و تكون علاقات جديدة للقوة و المنافسة، و الصراعات و التداخلات بين وحدات الدولة الوطنية و الممثلين من جهة، و الممثلين عبر الحدود الوطنية و الهويات و الأماكن الاجتماعية و الأوضاع و القضايا من جهة أخرى. (6) و تتجسد العولمة في نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع الاقتصاديات و المجتمعات و تخضعها لحركة واحدة، و يتم ذلك بارتباط و اندماج ثلاث منظومات رئيسية في حياتنا الاجتماعية و الدولية الراهنة (7) و هي :

- **المنظومة المالية:** و هي المنظومة الأولى التي يتأكد لنا من خلالها بأننا أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة للرأس المال، و بورصة عالمية واحدة، على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

- **المنظومة الإعلامية و الإتصالية :** إذ أصبح من الممكن اليوم لجميع سكان الأرض القادرين على دفع الثمن، الارتباط من خلال الهوائيات المقعرة بالقنوات التلفزيونية الموجودة في كل العالم، و التي أصبحت توجه برامجها و بثها لجمهور عالمي أكثر من بثها لجمهور محلي.

- المنظومة الثالثة هي المنظومة المعلوماتية : التي تجسدها بشكل واضح شبكة معلومات انترنت، و هي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد، وينفذون إلى ما تنطوي عليه من معلومات و عروض، بصرف النظر عن الحدود السياسية و الخصوصيات الثقافية.

لكن ظاهرة العولمة ليست فكرة حديثة وليدة السنوات الأخيرة، فقد تنبأ بها كمال نجيب منذ ما يزيد عن العشرين سنة خلت حين كتب في مجلة التربية المعاصرة (8) : " أن فلسفة دول المركز تهدف إلى خلق ثقافة عالمية يدين بها كل الناس في مختلف أنحاء العالم (و هو ما تهدف إليه العولمة الأمريكية اليوم)، و تتمثل هذه الثقافة في النظرة الرأسمالية بوصفها أسلوباً للحياة ينطوي على قيم و اتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص في مد الجسور بينها و بين دول الهامش (و التي منها بلادنا العربية) لنقل الكثير من العناصر الثقافية، بدء بطرق إعداد الطعام والملبس، و انتهاء بمفهوم العلم و منهجه و تطبيقاته... "

و أن ذلك سيتحقق في نظره بواسطة التربية التي تشكل أهم و أعتى القنوات التي حققت هدف دول المركز الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لدمج دول الهامش بالنظام الرأسمالي العالمي.

و هكذا نرى دور التربية في تحقيق أهداف العولمة، و تغلغل بدائل ثقافية جديدة للاستهلاك الفكري و القيمي، لتحل محل بدائل أصلية نابعة من المرجعية التاريخية و الفلسفية و الدينية لمجتمعاتنا. و هذا الأمر تغافله أعضاء لجنة إصلاح المنظومة التربوية عندنا حين أجازوا لأنفسهم تبني اقتراحي فرنسة التعليم بدء من التعليم الثانوي بالنسبة للمواد العلمية والتكنولوجية، و خصخصة التعليم و ذلك بفتحه أمام المستثمرين، مما قد

يفتح الباب في المستقبل القريب لظهور مدارس التعليم الأجنبي، تدرس لأطفالنا برامج و مناهج بعيدة عن روح المجتمع و فلسفته، و تربطها بقيم جديدة لا تمت إلى قيمهم بأية صلة. و قد كتب شبل بدران مقالا في هذا الموضوع في مجلة التربية المعاصرة العدد 3 بعنوان : " التربية و التبعية في مصر " (9) مؤكدا على الدور الذي يلعبه التعليم الأجنبي (اللغات) في تدعيم آليات التبعية الثقافية و التربوية للنظام الرأسمالي العالمي، كذلك الدور التبعية لهذا النوع من التعليم، في ربط مصالحه (أي النظام الرأسمالي) بالنخبة الحاكمة في البلدان التابعة (الهامش) و تحقيق نوعا من الاستقرار لها يعمل على زيادة الارتباط به و توثيقه. و ذلك بما يوفره من امتيازات على الصعيدين الثقافي و المهني □ لخريج هذه المدارس.

و هكذا يتضح لنا أكثر أن التبعية التربوية تساهم في تنمية التخلف، وهي تشكل إحدى الأدوات الأكثر دهاء و الأكثر خطورة و أهمية في تحقيق اندماج المجتمعات النامية، و العربية في النظام الرأسمالي العالمي (في ما أصبح يطلق عليه بالعولمة الاقتصادية و هي في رأيي تشكل عولمة حضارية). مما قد يجعل المدرسة في مجتمعاتنا بمثابة امتداد لبنية المجتمع الأمريكي المصنع و المتقدم، أو لبنة المجتمع الفرنسي اعتبارا للعوامل السوسيوثقافية و السوسيو تاريخية و السوسيو سياسية، التي تحكم سيرورة العلاقات الكامنة بين بلادنا و هذا المجتمع (الفرنسي).

و قياسا على ذلك فإن للعولمة مخاطر على الهوية الثقافية، إذ من خلال ما يروج له النظام الدولي الجديد حسب ما تحمله ظاهرة العولمة لمفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، تسعى العولمة إلى إبراز الخصوصيات و الهويات و التعدديات الثقافية، للقضاء على وحدة الثقافة ووحدة الوطن، و وحدة التاريخ (10) فتنهار الأمة معنويا تحت

شعارات براءة مثل النظام العالمي الجديد، العالم قرية واحدة و ثورة المعلومات، و منه يتوحد العالم كله تحت سيطرة المركز و تصبح ثقافة هذا الأخير هي نموذج الثقافات، مما قد يؤدي و بطريقة لا شعورية و تحت أثر تقليد المركز و الانبهار بثقافته إلى استعمال طرق تفكيره و ذاهبه إطارا مرجعيا للحكم دون مراجعة أو نقد. (11)

الإصلاح و التجديد التربوي : هل هو مجرد خطاب شعبي أم هو بديل حل للتكيف مع العولمة؟

و عود على بدء، إن الأصل في المشكلة هو ذلك القيد الذي يربط اقتصاديات معظم الدول العربية النامية، و التي من بينها الجزائر بالنظام الرأسمالي العالمي عن طريق التقسيم الدولي للعمل، مما يزيد من حدة تخلف و تبعية هذه المجتمعات في إطار العولمة ثقافيا و فكريا و إيديولوجيا، للنموذج الغربي الذي تمثله الدول المتقدمة و المصنعة، وأنه كحل لهذه الوضعية لا مناص لهذه المجتمعات من اتباع طريقين :
- إما رفض استمرار الأخذ بالنموذج الغربي للفكر و الثقافة والاتصال، أو محاصرة هذا النموذج و تغييره جذريا، و من ثم التكيف معه بعد إخضاعه لتنقية و غربلة على مستوى بدائله الفكرية و الثقافية، والمرجعية، و لن يتحقق ذلك (في نظري) إلا إذا :

- عملنا على إعادة بناء التراث القديم، و بعثه ليشكل رافدا رئيسيا للثقافة الوطنية، فلقد تغير العصر، و أصبحنا بعد أن كنا مبدعين ، ناقلين للنتاج الفكري الغربي، و بعد أن كنا نعتد الاجتهاد فلسفة و طريقة لتحرير العقل، أصبحنا نعتمد على التقليد و المحاكاة الشديدة التأثير، و من التفكير السببي القائم على المفاهيم و المتراتبات أو النتائج، إلى التفكير الغيبي والقدري، و لن يتم لنا ذلك إلا بمقاومة جذب ما يطلق عليه بالثقافة

العالمية، و ذلك بإرجاعها إلى حدودها الطبيعية. و نقد الآخر - المغاير الحضاري- و فهمه و استيعابه في اختلافه و تعدده، و محاولة التأسيس العقلاني لإطار من الحوار المتفتح و المنتج.

- التأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي Planification stratégique، على أساس مكانته و دوره كمدخل استعجالي و براغماتي عملي موجه بأهداف إجرائية دقيقة و محددة.

- تمكين "الأنا" الفردي أو الجماعي على الإبداع، و التفاعل الإيجابي و المستمر مع ثقافات العصر، بعيدا عن مشاعر الانهزامية والدونية التي يخلفها الانبهار بالآخر.

و نستنتج مما سبق، أن المنظور التحليلي و التشخيصي لمفهومي الأزمة و الإصلاح في المجال التربوي في إطار بدائل العولمة المفروضة علينا يتطلب الالتزام برؤية واسعة تتجنب الاختزال، و تقوم على نقد ابيستمولوجي لمنظومات المعرفة الغربية، والوعي بخلفياتها العلمية والإيديولوجية، وبأطرها السوسيو تاريخية التي ساهمت في إنتاجها، وبتحديد شروط التعامل الإيجابي مع هذه المعرفة حين نقلها و تداولها في سياقاتنا الاجتماعية و التاريخية المغايرة، و إن ذلك لممكن إذا نظر القائمون و المشرفون على السياسة التربوية ببلادنا، إلى الأزمة التربوية التي يروجون لها منذ سنوات خلت، في أبعادها و دلالاتها و مكوناتها وامتداداتها، كما ينظرون إلى الإصلاح التربوي أيضا في شموليته و آلياته، أي باعتبار أن يكون ناظما للكل التربوي، و متفاعلا و مترابطا مع المحيط الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي العام الذي يستهدفه.

الهوامش:

- 1- مصطفى محسن، الخطاب الاصلاحى التربوي، ط1، المركز الثقافى العربى: بيروت 1999.
- 2- نفس المرجع السابق.
- 3- نفس المرجع السابق.
- 4- نفس المرجع السابق.
- 5- حسن حنفى، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر : دمشق، 1999.
- 6- أولريش بك، ترجمة أبو العيد دودو، ما هي العولمة، دار الفكر : دمشق، 1999.
- 7- برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة و عولمة الثقافة، دار الفكر : دمشق، 1999.
- 8- كمال نجيب، "التبعية و التربية في العالم الثالث"، مجلة التربية المعاصرة، (العدد 2، سبتمبر 1984، تصدر عن رابطة التربية الحديثة : القاهرة).
- 9- شبل بدران "التربية و التبعية في مصر"، مجلة التربية المعاصرة، (العدد 3، ماي 1985، تصدر عن رابطة التربية الحديثة : القاهرة).
- 10- حسن حنفى، صادق جلال العظم، المرجع السابق.
- 11- نفس المرجع السابق.